

لجنة تعديل الدستور تقر الاستماع لآراء الصحفيين حول اعتبار الصحافة سلطة رابعة

بدأت لجنة تعديل الدستور المنبثقة عن الحزب الوطني اجتماعاتها أمس برئاسة السيد حافظ بدوى في مجلس الشعب حيث ناقشت اللجنة الآثار المترتبة على القاء الاتحاد الاشتراكي، واعادة تنظيم الصحافة باعتبارها سلطة رابعة في المجتمع.

ولم تبد اللجنة آية تحفظات حول المادة المتعلقة بالقاء الاتحاد الاشتراكي وتعديل المادة الخامسة من الدستور التي تتعلق بدوره في حياتنا السياسية بينما ترکت النقاشات حول موضوع اعتبار الصحافة سلطة رابعة ومستقبل ملكية المصحف، وأسلوب تمويلها وبيعها، ومدى خضوعها لرقابة الدولة.

وقد قررت اللجنة الاستماع إلى آراء الصحفيين من خلال لجنة الإعلام بالحزب الوطني الديمقراطي في هذا الشأن، كما ثيرت عقد اجتماع مشترك للجنة الدستور، وللجنة الإسلامية للتوصل إلى الصيغة السليمة التي تحقق الهدف من جعل الصحافة سلطة رابعة والحفاظ على حريتها، ثم اجراء استطلاع نهائى لآراء الصحفيين في جميع المؤسسات الصحفية من خلال الآسئلة التي تكشف من حقيقة مواقف الحزب.

كما قررت ان يقوم رجال الفتنه الدستوري والقانون باعداد ورقة عمل عن نصوصاتهم حول هذا الموضوع